14 OCTOBER
14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
الإثنين - 4 فبراير 2013 العدد 15681

عرب وعالم

إشراف/ أحمد مفتاح

شفيق: سحل المواطن المصري مخطط من الداخلية لإرهاب الناس

■ دبي- العربية نت :

قال أحمد شفيق، مرشح الرئاسة السابق في مصر، في مقابلة مع قناة "العربية"، إن سحل المواطن المصري هو عمل مخطط له من قبل وزارة الداخلية لإرهاب الناس، حيث يراد أن يقول للناس: "احذر أيها الشاب والشابة أن يقع لكما ما وقع للمواطن المسحول".

وعبّر شفيق عن اعتقاده بأنه "نوع جديد من الإرهاب، وهو أسلوب مبالغ فيه لإرهاب المواطن المصري، وهذا لن يؤدي إلا لمزيد من العنف والكراهية للنظام".

واعتبر شفيق أن النظام الحالي انتهى، وأن عملية تزوير الانتخابات الرئاسية لن تمر بسلام. وفي هذا السياق قال: "لن تمر العملية بسهولة، لأنهم وقعوا مع الشخص الخطأ".

وكشف أحمد شفيق أيضاً أنه كان من الرافضين لإقصاء الإخوان من مجلس الشعب المصري، مؤكداً أن قيادة الجماعة اتفقت مع النظام السابق على عدد مقاعد الإخوان في البرلمان. وفي تفصيل ذلك، قال شفيق: "كنت ضد إقصاء الإخوان، وكنت أعتبر أن مشاركة الإخوان في البرلمان بـ88 عضواً هي شيء إيجابي".

وأضاف "الإخوان اتفقوا مع النظام آنذاك على أن تكون حصتهم في البرلمان اللاحق 45 صوتا، و45 صوتاً للوفد، والباقي يتم توزيعه، وهؤلاء الذين ينفون أنهم كانوا على اتصال مع النظام يسمعونني الآن".

ويرى شفيق أن الأزمة الحالية في مصر لن تنتهي حتى يذوب الإخوان داخل المجتمع المصري. وقال: "هذه الأزمة ستبقى مثل الفحم، تبقى تشتعل داخلياً كلما هب عليها شيء، وستبقى الأزمة قائمة ما لم يذوبوا في المجتمع، وينسوا أنهم يحكمون مصر، فليس هناك شيء اسمه الإخوان يحكمون مصر".

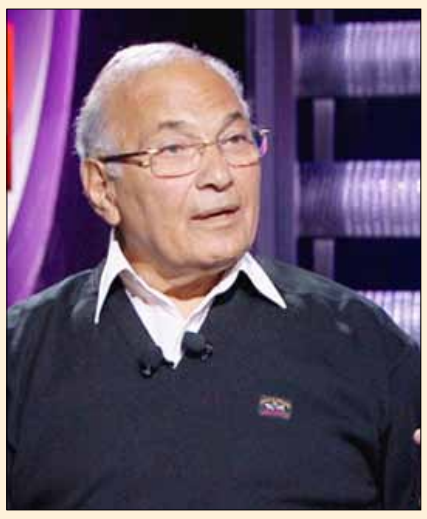

جبهة الإنقاذ تدرس المطالبة بسقوط شرعية حكم المرشد

خالد داود: وزير الداخلية يحمي فصيلاً بعينه

شباب الثورة : شهداء الاتحادية نهاية «النظام الإخواني»

■ القاهرة/متابعات:

قالت مصادر مطلعة، إن اتجاهاً داخل جبهة الإنقاذ الوطني يطالب بإعلان الجبهة لسقوط شرعية الرئيس محمد مرسي، والدعوة لإسناد المهام الرئاسية للمستشار ماهر البحيري، رئيس المحكمة الدستورية العليا، على خلفية الاشتباكات التي اندلعت في محيط قصر الاتحادية.

وقال حسام فودة، أمين لجنة الشباب بحزب المصريين الأحرار والقيادي بجبهة شباب الإنقاذ الوطني، إن تعرية أحد المتظاهرين السلميين أمام قصر الاتحادية من قبل قوات الأمن المركزي، وتجريده من ملابسه «يؤكد أن النظام القمعي لم يسقط، ويصر على استخدام الأساليب الفاشية وغير الإنسانية لترويع المتظاهرين»، معتبراً أن وزير الداخلية الحالي يسير على خطى «العادلي»، ويجب إقالته وتقديمه للمحاكمة، وأن يقدم الرئيس اعتذاراً علنياً للشعب.

وأضاف فودة: «يجب ألا تمر واقعة تجريد أحد المتظاهرين من ملابسه مرور الكرام، وأن السكوت على سحل إحدى المتظاهرات من جانب الشرطة العسكرية أمام مجلس الوزراء، ثم هذه الواقعة الجديدة، يؤكد أن السلطة لم تتغير، ولديها إصرار على إهانة المواطنين».

من ناحيته، طالب خالد داوود، المتحدث الإعلامي باسم جبهة الإنقاذ الوطني، بإقالة وزير الداخلية الحالي، قائلاً: «إنه يقوم بحماية فصيل بعينه، وليس حماية أمن المصريين جميعاً»، وأكد أن ما وصفه بـ«الصور البشعة والمخزية لضباط وجنود الأمن المركزي وهم يقومون بسحل وضرب مواطن عار تماماً من ملابسه بطريقة وحشية في محيط قصر الاتحادية، وسقوط شاب قتيلاً في نفس المواجهات، لا يمكن أن يقابلهما اعتذار تقليدي من المتحدث الرسمي باسم الداخلية، بل يتطلب الأمر إقالة وزير الداخلية نفسه وبشكل فوري».

وأضاف داوود «أن وتيرة استخدام العنف المفرط والوحشي، وقنابل الغاز بشكل كثيف، وطلقات الخرطوش، ضد المتظاهرين، تصاعدت بصورة واضحة منذ أن تولى وزير الداخلية الحالي منصبه، وبناء على أوامر مباشرة منه». معتبراً أن ذلكيفسر إلى حد كبير استمرار العنف وتواصله على مدى الأيام الماضية من قبل شباب غاضب يشعر أنه يتعامل مع رئيس وحكومة تراجعا عن أهداف ثورة 25 يناير وفشلا في تنفيذ أي من وعودهما، على حد وصفه.

وحذر «داوود» وزير الداخلية الحالي من الاستمرار في التورط في خدمة فصيل سياسي بعينه على حساب الشعب المصري، ومن عواقب تجاهل الدروس التي لقنها الشعب المصري للنظام المخلوع، عندما استخدم الأجهزة الأمنية ومختلف وسائل القمع لحماية مصالحه وضمان استمراره في الحكم.

من جانبها، انتقدت جبهة الشباب الليبرالي موقف الحركات والأحزاب السياسية التي أعلنت انسحابها من محيط قصر الاتحادية، مؤكدة أن القوى السياسية وفرت غطاءً سياسياً لوزارة الداخلية لاستخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين.

وذكرت الجبهة أن القوى الثورية المحتشدة في الميادين لن تتراجع قبل تحقيق المطالب، وعلى رأسها «إسقاط حكم المرشد»، كما أدانت، في بيان أمس، الجبهة ما سمته بـ«الممارسات القمعية واللا إنسانية» للداخلية واستخدامها المفرط للقوة ضد المتظاهرين، وأضافت: «أن سقوط أحد القتلى برصاص الأمن يؤكد سقوط شرعية النظام الإخوانى، فضلاً عن ضرورة إقالة وزير الداخلية وعرضه على القضاء بتهمة قتل المتظاهرين».

في سياق متصل، طالبت أحزاب تيار الاستقلال، في مؤتمر صحفي أمس، عقدته بمقر حزب السلام الديمقراطي، بضرورة تقدم الرئيس مرسي باستقالته، عقب أحداث العنف التي وقعت أمام قصر الاتحادية، وقال المشاركون في التيار: إن حل الأزمة الحالية يقتصر على تقديم الرئيس لاستقالته من منصبه وإعفائه من أي عقوبات جنائية مترتبة على أحداث العنف الحالية.

وقال المستشار أحمد الفضالي، رئيس حزب السلام الديمقراطي، إن على الرئيس مرسي أن يعي حجم الغضب الشعبي ضد سياساته التي دفعت البلاد نحو العنف، قائلاً: «نريد من الرئيس أن يقدم استقالته حتى لا يكون مجبراً على ذلك بالضغط والقهر الشعبي».

وأضاف الفضالي: «تيار الاستقلال لا يستبعد تورط عناصر مندسة من قبل جماعة الإخوان المسلمين في الأحداث الأخيرة، وسنتقدم ببلاغ للنائب العام للمطالبة بالتحقيق مع الرئيس محمد مرسي، باعتباره المسئول الأول عما حدث».

حكم المرشد يسلك أساليب مبارك في قمع التظاهرات

أجمعت صحف بريطانية وأمريكية على أن ظهور رجل تسحله الشرطة المصرية خلال الأحداث التي وقعت أمام الاتحادية، تشير إلى أن الرئيس محمد مرسي قد اختار أن يستخدم نفس الأساليب التي كان يستخدمها الرئيس السابق حسني مبارك خلال قمع ثورة 25 يناير، وأن أحد الأسباب الرئيسية للثورة لازالت موجودة ولم يتمكن النظام الجديد من إصلاحها، لتكون مثل النار التي لازالت تحت الرماد.

وقالت صحيفة (الجارديان) البريطانية إن شريط فيديو يظهر أحد المتظاهرين وهو يتعرض للضرب وجرد من ملابسه بواسطة الشرطة يظهر أن الرئيس محمد مرسي اختار نفس طريق مبارك في قمع المظاهرات، ورغم وعد مكتب الرئاسة بالتحقيق في الحادث، إلا أن المعارضة تقول إن سحل المواطن يثبت أنه (الرئيس مرسي) قد اختار شن حملة قمع وحشية مثل التي نفذت من قبل حسني مبارك ضد الثورة التي أطاحت به عام 2011.

وأضافت :«إن متظاهراً آخر قتل يوم الجمعة الماضية وأصيب أكثر من 100 بينهم إصابات خطيرة، بعد معارك بين الشرطة والمتظاهرين الذين هاجموا القصر الرئاسي بالقنابل الحارقة، وقد جاءت تلك الاحتجاجات عقب أيام من العنف الذي شهد مقتل عشرات المحتجين في مدينة السويس وبور سعيد ».

ونقلت الصحيفة عن السياسي الليبرالي «عمرو حمزاوي» قوله:«تجريده عاريا وجره وهو مصري جريمة تظهر العنف المفرط من قوات الأمن واستمرار الممارسات القمعية هي جريمة مسئول عنها الرئيس ووزير داخليته»، مشيرة إلى أن الرئيس مرسي لم يكن لديه فرصة كبيرة لإصلاح الشرطة وقوات الأمن ورثها عن مبارك والجيش.

ولكن تصدي الشرطة للاحتجاجات وكان هذه المرة أكثر فتكا بكثير مما كانت عليه حتى قبل بضعة أشهر، عندما تظاهر حشود أكبر ضد الدستور الجديد، وهو ما يشير إلى أن مرسي أمر برد أقوى على هذه الاحتجاجات.

من جانبها قالت صحيفة (كرستيان ساينس مونتيور) الأمريكية إن اللقطات التي ظهرت للمواطن المسحول كانت بمثابة رسالة تذكير قوية وسط فوضى الاحتجاجات والأزمة السياسية التي تعيشها مصر بأن الشرطة لازالت على وحشيتها، رغم أنها كانت أحد أهم أسباب الثورة ضد الرئيس السابق حسني مبارك، وهذه الوحشية لم ينجح الرئيس مرسي في إصلاحها.

ونقلت الصحيفة عن مسؤولة بمنظمة هيومن رايتس ووتش لحقوق الإنسان قولها : لقد كانت الشرطة بمنأى عن أي تغيير.. إن الشرطة جردوا واعتدوا بالضرب على رجل في الشارع وهو ما يظهر أن ليس لديهم خوف من ملاحقتهم قضائيا»، مشيرة إلى أن وحشية الشرطة كانت أحد الأسباب لثورة المصريين ضد مبارك.

وأعادت الصحيفة للأذهان ماضي الشرطة الوحشي حيث كانت تهدد المواطنين لعدم الإبلاغ عن جرائمها، كما أنه نادرا ما يحاكم ضابط شرطة، فقد قتل خالد سعيد شاب من الإسكندرية، في يونيو 2010 وكانت الحملة التي انتشرت على الانترنت ضد انتهاكات الدولة دافعا رئيسيا للثورة ضد مبارك.

ولكن منذ انتهاء الثورة ظلت الشرطة على عهدها القديم في الوحشية حيث خلف أسبوع من الاحتجاجات مقتل نحو 50 شخصا، والجمود السياسي دفع قائد القوات المسلحة للتحذير من أن الفشل في حل الأزمة يمكن أن يؤدي بمصر إلى حافة الانهيار.

خبرة الإخوان المسلمين في إدارة البلاد صفر

نشرت صحيفة (الواشنطن تايمز) الأمريكية تقرير أحول الأوضاع في مصر، موضحة أنه بينما تستكمل مصر خطوات التحول الديمقراطي، التي بدأتها منذ عامين منذ الإطاحة بالرئيس حسني مبارك يجب على واشنطن أن تتحسب حركاتها في الفترة المقبلة.

وتابعت: أصبحت الخيارات السيئة هي الأسوأ بسبب زيادة الاستياء، وذلك منذ بداية انفجار الوضع الراهن، وسقوط الكثير من الحلفاء الذين ظلوا لسنوات طويلة في كل من تونس ومصر مما تسبب في كارثة في ليبيا، في محاولة لخلع الرئيس مبارك، قام الرئيس أوباما بتمهيد الطريق؛ لتطبيق الديمقراطية في مصر عن طريق ترك الباب مفتوحًا لعمل انتخابات سريعة، وترى الصحيفة أنه على الرغم من أن جماعة الإخوان المسلمين هي الجماعة الأكثر تنظيمًا في مصر إلا أنها وفقاً لبحوث الرأي العام فهي جماعة إرهابية قتلت الرئيس أنور السادات في عام 1981؛ عقابًا له على توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، ومع ذلك فإن خبراتهم في إدارة البلاد صفر.

وقد فاز الرئيس مرسي في الانتخابات الرئاسية على الرغم من تعهداتهم أنهم لم يكن لهم مرشح رئاسي بالإضافة إلى أنه عندما أضربت المحاكم عن العمل؛ أعلن أنه فوق القضاء.

خمسة قتلى في هجوم مسلح جنوب السنغال

■ داكار / وكالات :

قتل خمسة أشخاص على الأقل في اشتباك بين مسلحين يشتبه بأنهم انفصاليون مع جنود حكوميين في جنوب السنغال.

وقالت مصادر أمنية إن مجموعة مكونة من حوالي ثلاثين مسلحا يعتقد أنهم ينتمون إلى «حركة القوات الديمقراطية في كازامنس» هاجموا مصرفا وبعض المحال في كافونتين جنوب السنغال مساء الجمعة الماضية ، ثم اشتبكوا مع عناصر من الجيش.

وأوضحت المصادر أن مسلحين اثنين وثلاثة مدنيين لقوا مصرعهم جراء إطلاق النار الذي أعقب الهجوم، فيما أصيب جندي سنغالي بجروح.

وكانت معلومات سابقة قد تحدثت عن مقتل فرنسي في العملية، غير أن مصادر محلية أكدت أن المعني قد انتحر في وقت سابق بعد أن أطلق الرصاص على نفسه.

وسرق المهاجمون حوالي أربعة ملايين فرنك سنغالي (8400 دولار) نقدا من البنك.

وتعاني منطقة كافونتين من أعمال عنف متفرقة بسبب عمليات ينفذها المسلحون الذين يقاتلون من أجل الاستقلال منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي.

كلمات

› محمد سلماوي

مصر تعرّت!!

حادثة تعرية المواطن المصري حمادة صابر (48 سنة) وسحله، التي وقعت مساء أمس الأول، بواسطة قوات الأمن المركزي أمام الاتحادية، لاشك في أنها في تمثل تطوراً خطيراً وغير مقبول في المشهد السياسي المصري المضطرب، فلم نعرف مثل هذا المشهد الذي التقطته عدسات الكاميرا بكل تفاصيله طوال تاريخنا، لا قبل الثورة ولا بعدها، وهو مشهد يهدر كرامة المواطن ولا يكتفي بالقسوة البدنية بل يضيف إليها القسوة المعنوية التي تهين الإنسان وسط أقرانه، وكثيراً ما دفع مثيله البعض للانتحار لعدم تمكنهم من التعايش مع العار الذي يجلبه.

إن مثل هذه الأعمال مجرّم في جميع دساتير العالم، وهو مناقض للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بل إن دستورنا البائس الذي استفرد الإخوان بإصداره في غيبة بقية قوى المجتمع، يجرمه هو الآخر، حيث ينص الدستور في مادته رقم 36 على الآتي:

كل من يقبض عليه، أو يُحبس أو تُقيد حريته بأي قيد، تجب معاملته بما يحفظ كرامته، ولا يجوز تعذيبه، أو ترهيبه، ولا إكراهه، ولا إيذاؤه بدنياً أو معنوياً، ولا يكون حجزه أو حبسه إلا في أماكن لائقة إنسانياً وصحياً، وخاضعة للإشراف القضائي.

ومخالفة شيء من ذلك جريمة يعاقب مرتكبها وفقاً للقانون. وكل قول صدر تحت وطأة أي مما تقدم، أو التهديد بشيء منه، يهدر ولا يعول عليه.

وإذا كان هذا هو ما نص عليه دستور الإخوان نفسه، فماذا هم فاعلون فيمن انتهك هذا الدستور بارتكاب ذلك الفعل المشين؟ لقد أصدرت الداخلية بياناً تقول فيه إن ما حدث هو تصرف فردى لا يمثل سياسة الوزارة، ومثل هذا القول لا يشفي غليل الناس، لأنه لا يمثل اعتذاراً للرجل، أو للأمة، أو لمصر التى تعرت كلها مساء أمس الأول أمام عدسات الصحافة والإعلام، وعلى مشهد ومسمع من العالم أجمع، فهناك من الإهانات ما هو شخصي وهناك ما يهين البلد ككل، وفي مثل هذه الحالات لا يصلح الاعتذار الفردي الذى يكون بمعاقبة مرتكب الفعل وحده، وإنما على الجميع أن يتحملوا المسؤولية، فوزارة الداخلية مسؤولة عن أفعال ضباطها وجنودها، ووزارة قنديل مسؤولة عن أفعال وزارة الداخلية، والرئاسة مسؤولة عما ترتكبه وزارتها، والإخوان مسؤولون عما يرتكب في ظل حكمهم للبلاد، فمن الذي سيتم اختياره هذه المرة ليكون كبش الفداء، ومن الذي سيظل قابعاً في مكانه بحس متبلد وكأنه غير مسؤول عما حدث؟!

كاتب مصري

جماعة يسارية تركية تتبنى هجوم أنقرة

■ أنقرة / وكالات :

أعلنت جبهة «حزب التحرير الشعبي الثوري» اليسارية المحظورة في تركيا مسؤوليتها عن التفجير الانتحاري الذي استهدف السفارة الأميركية في العاصمة أنقرة أمس الأول.

وقال بيان على موقع إلكتروني مقرب من الجماعة «نفذ محاربنا أليسان سانلي عملا من أعمال التضحية بالنفس في أول فبراير 2013 بدخول سفارة الولايات المتحدة قاتلة شعوب العالم في أنقرة».

وقال حاكم أنقرة علاء الدين يوكسال في بيان له أمس إنه تم استخدام 6 كيلوغرامات من مادة «تي أن تي» المتفجرة في التفجير الذي حصل بالضغط على زر إلكتروني.

وأضاف البيان أن فرق خبراء المتفجرات، التي عاينت مكان الهجوم، اكتشفت أيضاً أجزاءً من قنبلة يدوية، مما يعني أن المهاجم فجر واحدة منها، بالإضافة إلى المتفجرات التي كانت بحوزته.

وأشار إلى أن منفذ العملية، وهو عضو في جبهة «حزب التحرير الشعبي الثوري»، سبق له أن شارك في الهجوم على السكن العسكري ومديرية الأمن في مدينة إسطنبول عام 1997، وتم إلقاء القبض عليه حينها، وبعد خروجه من السجن هرب إلى خارج البلاد، وكان مطلوبا القبض عليه لاتهامه بمحاولة تغيير النظام الدستوري بالقوة والقيام بتحريض سجناء.

وقالت الصحافة التركية إن الانتحاري الذي نفذ الهجوم يدعى أجاويد سانلي ويبلغ من العمر 40 عاما وهو «مريض جدا» سبق أن نفذ إضرابا عن الطعام ولجأ إلى الخارج بعد أن أفرج عنه في عام 2001 بعد إضراب عن الطعام في السجون التركية انتهى في ديسمبر/كانون الأول 2000 بتدخل عنيف لقوات الأمن أسفر عن مقتل عشرين سجينا ينتمون إلى جبهة «حزب التحرير الشعبي الثوري».

وفجر الانتحاري نفسه أمام مدخل السفارة الأميركية وقتل حارسا تركيا، وأصيبت صحفية كانت في المكان بجروح بالغة وخضعت لعملية جراحية وأكد الأطباء أن حياتها ليست في خطر.

وتقف هذه الحركة، التي تصنفها تركيا وعدد كبير من البلدان منظمة «إرهابية»، وراء أعمال عنف عديدة في تركيا منذ نهاية السبعينيات.

وتشن الشرطة عمليات أمنية واسعة النطاق ضد جبهة حزب التحرير الشعبي الثوري منذ 18 يناير واعتقلت حوالي 100 شخص منهم محامون وموسيقيون يعتبرون مقربين من الحركة.

وتقول وسائل الإعلام التركية إن الحزب نظم هذا الاعتداء للانتقام على ما يبدو من هذه العمليات.

ولم تجر السلطات التركية حتى الآن أي عملية اعتقال بعد هذا الهجوم الذي دانته المجموعة الدولية.

حول العالم

الرئيس الإيراني يزور مصر للمرة الأولى

القاهرة / وكالات :

يزور الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد القاهرة الأسبوع الحالي للمشاركة في أعمال القمة الإسلامية ليكون أول رئيس إيراني يزور مصر منذ الثورة الإيرانية عام 1979 التي أعقبها قطع العلاقات الدبلوماسية بين أكبر بلدين في الشرق الأوسط من حيث عدد السكان.

وقال رئيس قسم رعاية المصالح الإيرانية في مصر أماني مجتبي إن نجاد سيرأس وفد بلاده في قمة «منظمة التعاون الإسلامي» التي تستضيفها القاهرة الأربعاء والخميس المقبلين، مؤكدا أهمية زيارته لمصر على مختلف المجالات».

وأوضح الدبلوماسي الإيراني أن نجاد سيصل إلى القاهرة غدا الثلاثاء في زيارة لمصر تستمر يومين يستقبله فيها الرئيس المصري محمد مرسي. وأضاف أن وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي سيصل مصر اليوم الاثنين لرئاسة وفد بلاده في اجتماع وزراء خارجية دول منظمة التعاون الإسلامي للتحضير للقمة.

وأعرب أماني عن أمله في «عودة العلاقات الإيرانية-المصرية إلى المستوى الدبلوماسي الكامل».

وتأتي الزيارة بعد زيارة قام بها الرئيس المصري الجديد محمد مرسي لإيران في أغسطس من العام الماضي -تعد الأولى من نوعها- لرئاسة وفد بلاده في قمة منظمة عدم الانحياز بطهران حين اتفق الرئيسان على إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

يذكر أن طهران قطعت علاقاتها مع القاهرة عام 1980 بعد عام واحد من الثورة الإسلامية الإيرانية ومن توقيع مصر لاتفاقية سلام مع إسرائيل، واستضافة مصر لشاه إيران المخلوع محمد رضا بهلوي الذي مات ودفن فيها.

وكانت هناك محاولات عديدة لإعادتها إلى مسارها الطبيعي، إلا أن هذه المحاولات لم تحظ بالنجاح بسبب الكثير من العوامل الإقليمية والدولية.

اتهامات لزعيم المعارضة في فنزويلا بالتآمر

■ كاراكاس / وكالات :

اتهم نيكولاس مادورو نائب الرئيس الفنزويلي زعيم المعارضة هنريك كابريليس أمس الأول السبت «بالتآمر» ضد فنزويلا خلال اجتماعات في كولومبيا المجاورة، مصعدا هجماته ضد منافسه المحتمل في الانتخابات المقبلة في حال تنحى الرئيس المريض هوغو شافيز.

وصعد مادورو -وهو سائق حافلة سابق- من حدة لهجته ضد زعيم المعارضة، وقال السبت إنه يجري إطلاعه على سلسلة من الاجتماعات التي عقدها كابريليس خلال زيارة لكولومبيا بدأت يوم الجمعة.

وأضاف مادورو -خلال زيارة لمصنع جرارات في ولاية بورتوغيسا في غرب فنزويلا- «المعلومات التي تصل إلينا ليست جيدة، نعرف مع من اجتمع وأين تآمر ضد البلاد وضد السلام، في بضع ساعات سنقول ما فعله هذا الخاسر ضد الوطن في كولومبيا».

ورد كابريليس على حسابه في تويتر قائلا إن مادورو هو المتآمر والخائن الحقيقي، لأنه «يتلقى أوامر من الحكومة الكوبية ويوزع أموال فنزويلا في الخارج، إنها مهمة كبيرة بالنسبة للسيد مادورو... واصل الصراخ للتستر على عجزك».

وبث كابريليس صورة على تويتر له وهو يجتمع مع رئيس الوزراء الإسباني السابق فيليب غونزاليس في بوغوتا، وقال إنه أجرى حديثا طويلا مع غونزاليس وهو «صديق عظيم لفنزويلا».

وكان مادورو صرح الأسبوع الماضي أن نوابا «وطنيين شرفاء» من الحزب الحاكم سيقدمون الدليل يوم غد الثلاثاء على «الفساد الكبير» الذي يتعلق بشخصية رفيعة في حزب بريميرو غاستيسيا، وهو الحزب الذي ساعد كابريليس على إنشائه عام 2000.

وكان -شافيز الذي يتماثل للشفاء بأحد مستشفيات هافانا- كشف في 8 ديسمبر 2012 أن السرطان عاوده، وقال إن مادورو هو المخول دستورياً بتسيير أمور الرئاسة حتى الانتخابات الرئاسية القادمة في حال لم يستطع القيام بمهامه، وذهب إلى الطلب من الشعب انتخاب مادورو رئيساً للبلاد. وكانت هذه أول مرة يسمي فيها شافيز خلفاً له.

تكليف نتنياهو بتشكيل حكومة إسرائيلية جديدة

■ القدس المحتلة / وكالات :

كلف الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز رسميا رئيس الوزراء الحالي بنيامين نتنياهوبتشكيل حكومة ائتلافية جديدة في أعقاب الانتخابات العامة التي أجريت في 22 يناير وفازت فيها قائمة نتنياهو «ليكود-بيتنا» بأكبر عدد من المقاعد.

وقال بيريز إن ستة من الأحزاب التي نجحت في دخول البرلمان يمثلها 82 نائبا من بين 120 هم إجمالي عدد أعضاء الكنيست (البرلمان) أوصوا باختيار نتنياهو رئيسا للوزراء. وسيكون أمام نتنياهو فترة أولية 28 يوما لتشكيل ائتلاف حكومي.

ومنيت قائمة «ليكود بيتنا» التي يتزعمها نتنياهو بضربة في الانتخابات بحصولها على 31 مقعدا، وهو ما يقل 11 مقعدا عما كان يحوزه الحزبان في الكنيست السابق، لكنهما خرجا كذلك كأكبر حزب في الكنيست.

وتشاور بيريز في الأسبوع الماضي مع ممثلي 12 حزبا انتخبت في الكنيست وأوصته أحزاب لها معا 82 مقعدا في الكنيست المؤلف من 120 بأن يطلب من نتنياهو تشكيل حكومة ائتلافية.

ومن المتوقع أن يضم الائتلاف الذي يشكله نتنياهو حزبا وسطيا جديدا يتزعمه مذيع سابق في التلفزيون هو يئير لابيد حصل على 19 مقعدا وجاء في الترتيب الثاني، وحزب البيت اليهودي اليميني المتطرف وله 12 مقعدا وأحزابا أخرى من الوسط وأحزابا دينية.

وقد يكون تشكيل ائتلاف حكومي عملية شاقة، وقد يستغرق من نتنياهو فترة الـ28 يوما كلها كي يعلن نجاحه. وفي وسعه أن يطلب من بيريز 14 يوما إضافية لإنجاز المهمة إذا اقتضى الأمر.